

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

أما امتناعُ العطفِ فلا نفاء المشاركة وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء الـمَعَّيِّهِ في الأول وانتفاء فائدة لإعلام بها في الثاني .
ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به أي وَسَقَيْتُهُهَا مَاءً وَكَحَّسْتَلَانِ الْعُيُونَا هذا قول الفارسيِّ وَالْفَرَّاءِ وَمَنْ تَبَعَهُمَا .
وذهب الجَرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدِيُّ وَأَبُو عَبْدِيَّةِ وَالْأَصْمَعِيُّ وَالْيَزِيدِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا حَذْفَ وَأَنَّ مَا بَعْدَ الْوَائِ مَعْطُوفٌ وَذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ بِعَامِلٍ يَصِحُّ أَنْ يُصَابَهُ عَلَيْهِمَا فَيُؤُولُ زَجَّجْنَ بِحَسِّنَ وَعَلَفْتُهُهَا بِأَثَلَتْهُهَا هذا باب المستثنى للاستثناء أدَوَاتُ ثَمَانٍ :